انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم
يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا
لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس بل يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب
العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة **وفيه نظر** لانه
على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم
كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كله
تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس **لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى** اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم
يقم **وعن كل فرد في الصورة الثانية** اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان **انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل**
وهو لفظ انسان **وقد زال ذلك** الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه **فيكون** اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا
للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل **تاسيسا لا تاكيدا**
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك
لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم
كل انسان انما افاده ح نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل
لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى
التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان
يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع
اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم

انسان

انسان **اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا حملت كل على الثاني** اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى
يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد **لا يكون
كل تاسيسا** بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان
حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد
وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما
يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان
لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن
جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان
يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة
او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان
لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر ح
يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا
عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد لا ثابتا للبعض
الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان
هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا
لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل **ولان النكرة
المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة**

Copyright © King Saud University